بعد تراجعها إلى أدنى مستوياتها

أسعار النفط تشهد انتعاشة قوية

شهدت أسعار النفط انتعاشا قويا في تعاملات آسيا، أمس الثلاثاء، بعد يوم من تراجعها إلى أدنى مستوياتها منذ 18 عاما، مع تعزيز خطوات صناع القرارات لدعم الاقتصاد العالمي المتضرر بفعل كورونا المستجد لثقة المستثمرين.

وارتفع خام تكساس الوسيط بنسبة 7.3 بالمئة ليسجل 21.5 دولارا للبرميل، بينما سجل خام برنت المرجعي الدولي ارتفاعا نسبته 3.3 بالمئة ليبلغ 23.5 دولارا للبرميل.

وفي نيويورك انخفضت الأسعار، الاثنين، إلى أدنى مستوياتها منذ عام 2002، مع تراجع برميل غرب تكساس الوسيط إلى أقل من 20 دولارا.

وتراجعت أسواق النفط في وقت فرضت حكومات العالم إجراءات عزل تام لمنع تفشي الفيروس، مما تسبب بانخفاض الطلب على الخام.

وبات نحو خمسي سكان العالم حاليا معزولين في منازلهم، بينما ارتفعت حصيلة الوفيات من جراء «كوفيد 19» إلى أكثر من 37 ألفا، في وقت يزداد تفشي الوباء بشكل خطير في الولايات المتحدة.

لكن الأسعار سجلت انتعاشا قويا الثلاثاء مع استغلال المستثمرين هبوط الأسعار للشراء بأسعار منخفضة وسط تركيز على الإجراءات التي كشفت عنها حكومات العالم لتحفيز الاقتصاد العالمي، بما في ذلك حزمة بتريليوني دولار في الولايات المتحدة.

وتحسنت الأسواق كذلك على خلفية الاتصال الذي جرى الاثنين بين الرئيس الأميركي دونالد ترامب ونظيره الروسي فلاديمير بوتن، حيث ناقشا أسعار النفط.

وصدرت تحذيرات كذلك من أن أسعار النفط قد تهبط بشكل أكبر مع اقتراب الخزانات في العالم من كامل قدرتها الاستيعابية

أردوغان يرفض الإغلاق ويؤكد: أولويتي الاقتصاد

رجب طيب أردوغان

شدد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بعد اجتماع لمجلس الوزراء، على ضرورة أن تواصل تركيا الانتاج «وتبقي على دولاب العمل دائرا» أثناء انتشار فيروس كورونا لدعم الصادرات والحفاظ على إمدادات السلع الأساسية، بينما تجاوز عدد الإصابات المؤكدة بالفيروس عشرة آلاف.

وقال:» تركيا بلد يحتاج الى مواصلة الإنتاج والإبقاء على دولاب العمل دائرا في كل الظروف والملابسات».

ومتحدثا بعد اجتماع لمجلس الوزراء، أضاف أردوغان إنه يجب على تركيا أن تواصل الإنتاج، وجدد الدعوة إلى المواطنين لوضع أنفسهم في حجر صحي. وقال «الشيء الأكثر حساسية بالنسبة لنا هو أن نواصل الإنتاج للحفاظ على إمدادات السلع الأساسية ودعم الصادرات. تركيا بلد يحتاج الى مواصلة الإنتاج والإبقاء على دولاب العمل دائرا في كل الظروف والملابسات».

يشار إلى أن أنقرة اتخذت إجراءات لتقييد الاختلاط الاجتماعي لمنع انتشار الفيروس منذ تأكيد أول إصابة قبل حوالي ثلاثة أسابيع، لكن الحكومة أحجمت حتى الآن عن إصدار أمر إلى السكان في أرجاء البلاد للبقاء في منازلهم.

في حين أعلن وزير الصحة فخر الدين قوجة، أن عدد حالات الإصابة المؤكدة بالفيروس في أرجاء البلاد ارتفع إلى 10827 أمس الاثنين بينما توفي 168 شخصا بالمرض.

أونكتاد يدعو إلى توفير 2.5 تريليون دولار لتغطية خسائر كورونا

دعا مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (اونكتاد) الى توفير 2.5 تريليون دولار لتغطية الخسائر التي سيتكبدها ثلثا سكان العالم من الدول النامية جراء ازمة تفشي الفيروس (كورنا المستجد – كوفيد 19).

وأكد (اونكتاد) في تقرير ان الدول النامية تواجه «ضررا اقتصاديا غير مسبوق» باستثناء سكان الصين بسبب «موجات الصدمة الاقتصادية الهائلة الناتجة عن تداعيات الجائحة بصورة ربما اقوى من تداعيات ازمة 2008 المالية العالمية».

ونقل التقرير عن أمين عام (أونكتاد) مخيسا كيتوي قوله «إن التداعيات الاقتصادية الناتجة عن الصدمة مستمرة ويصعب التنبؤ بها كما توجد مؤشرات واضحة على أن الأمور ستزداد سوءا بالنسبة للاقتصادات النامية».

ويوضح التقرير أن البلدان النامية تلقت ضربة هائلة خلال شهرين منذ انتشار الفيروس خارج الصين تمثلت في تراجع تدفقات رأس المال الاجنبي وزيادة هوامش السندات وانخفاض قيمة العملة وخسائر في عائدات التصدير بما في ذلك من انخفاض أسعار السلع وانخفاض عائدات السياحة».

وأضاف ان هذه الأوضاع لا تدعو الى التفاؤل بشأن احتمال عودة الحالة الاقتصادية الى مسارها الطبيعي او ظهور نوع من الانتعاش السريع الذي شهدته العديد من البلدان النامية بين عامي 2009 و2010.

وأشار التقرير الى ان عملات عدد من الدول النامية قد انخفضت مقابل الدولار الأمريكي بنسب تراوحت بين خمسة و25 بالمئة منذ بداية هذا العام وهو معدل هبوط اسرع من ذلك الذي شهدته الأشهر الأولى من الأزمة المالية العالمية عام 2008.

كما يرى التقرير ان أسعار السلع الأساسية تراجعت أيضا وهي التي تعتمد عليها كثير من البلدان النامية بشدة في الحصول على العملات الأجنبية بشكل كبير منذ بدء الأزمة بنسبة بلغت 37 بالمئة في المتوسط.

وفي الوقت ذاته يتوقع التقرير قيودا مالية وأخرى على الصرف الأجنبي على مدار العام لاسيما مع ظهور فجوة تمويلية تتراوح بين اثنين وثلاثة تريليونات دولار امريكي تواجهها البلدان النامية على مدى العامين المقبلين.

واكد التقرير ان الافتقار إلى القدرة المالية والإدارية للاستجابة لهذه الأزمة ستكون له عواقب «صحية مجتمعة» وستقود الى «ركود عالمي كارثي» بالنسبة للعديد من البلدان النامية وستوقف تقدمها نحو أهداف التنمية المستدامة.

ويقترح التقرير أربعة إجراءات ملموسة لمواجهة «كارثة تسونامي مالية تلوح في الأفق» هذا العام أولها دعم الدول المتعثرة في التعامل مع صندوق النقد الدولي ثم اجراء مماثل لدعم الدول المتعثرة في سداد مدفوعات الديون السيادية اسوة بتخفيف عبء الديون الألمانية بعد الحرب العالمية الثانية والتي ألغت نصف ديونها المستحقة ومن ثم يمكن إلغاء حوالي تريليون دولار امريكي هذا العام. ويتناول الاجراء الثالث «خطة مارشال» للتعافي الصحي تكون ممولة من بعض المساعدة الإنمائية الرسمية المفقودة التي وعد بها شركاء التنمية منذ فترة طويلة ولكنها لم تقدمها.

ويقدر (أونكتاد) أن حوالي ربع المساعدة الإنمائية الرسمية التي لم يتم الحصول عليها في العقد الماضي وقيمتها 500 مليار دولار يجب أن تخصص إلى حد كبير في شكل منح للخدمات الصحية الطارئة وبرامج الإغاثة الاجتماعية ذات الصلة.

ويتعلق الاجراء الرابع بإعطاء «ضوابط رأس المال مكانها الشرعي في أي نظام للسياسات للحد من الزيادة في تدفقات رأس المال الخارجية والحد من انعدام السيولة الناتج عن عمليات البيع في أسواق البلدان النامية ووقف الانخفاضات في أسعار العملات والأصول».

وتتشابه الحزمة التي يقترحها (اونكتاد) بتوفير 2.5 تريليون دولار مع المبلغ الذي كان من المفترض تسليمه إلى البلدان النامية على مدى العقد الماضي إذا وفت اعضاء لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية بوعودها بتقديم مساعدة إنمائية الرسمية بنسبة 0.7 بالمئة.

البنك الدولي يحذر: النمو الاقتصادي مهدد

أكد البنك الدولي في تقرير له، أن معدل النمو الاقتصادي في الصين سينخفض بشدّة بسبب وباء كوفيد-19، مشيراً إلى أن السيناريو الأسوأ يتوقع أن تهوي نسبة النمو في ثاني اقتصاد في العالم من 6،1% في 2019 إلى 0،1% هذا العام.

وقال البنك ومقره واشنطن، إن أكثر السيناريوهات إيجابية يتوقع أن ينمو الاقتصاد الصيني هذا العام بنسبة 2،3%، محذّراً في الوقت نفسه من أنه في حال استمرت تداعيات الوباء لفترة أطول من المتوقع فإن السيناريو الأسوأ سيكون هو المرجح.

وفي يناير كان البنك لا يزال يعول على معدل نمو اقتصادي بنسبة 5،9% في الصين، لكن ظهور فيروس كورونا المستجد في أكبر دولة في العالم من حيث عدد السكان وتفشيه داخل حدودها وخارجها استدعى إجراءات استثنائية من جانب بكين التي فرضت بصورة مفاجئة وحازمة حجراً صحياً على مدن بأسرها وعطلت الدورة الاقتصادية في البلاد للتمكن من السيطرة على الوباء.

وفي فبراير سجل الإنتاج الصناعي الصيني انكماشاً لأول مرة منذ أكثر من 30 عاماً.

وقال معدو التقرير إنه استناداً إلى البيانات التي جمعوها لغاية 27 مارس، فإن المحك الآن هو «ما إذا كان بإمكان الحكومة أن تنعش النشاط الاقتصادي فجأة كما أوقفته فجأة».

وأضافوا أنه إذا كان عدد كبير من كبرى الشركات الصناعية في الصين قد استأنف نشاطه فإن عدداً كبيراً من الشركات الصناعية الصغيرة والمتوسطة لا تزال تواجه صعوبات.

وخلال مؤتمر عبر الهاتف قال آديتيا ماتو، كبير اقتصاديي البنك في منطقة جنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ، إنه «من الصعب وضع توقعات دقيقة في بيئة متغيرة باستمرار».

أما بالنسبة لعموم منطقة جنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ فتوقع البنك أن ينخفض معدل النمو الاقتصادي من 5،8% في 2019 إلى 2،1% في أحسن الأحوال وإلى 0،5% في أسوئها.

من جهة ثانية، توقع البنك أن يُلحق الوباء أضراراً فادحة بجهود مكافحة الفقر في جنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ، محذّراً من أن السيناريو الأكثر تشاؤماً يتوقع تزايد أعداد الفقراء في هذه المنطقة بدلاً من انخفاضها.

كما توقع أن من يخرجون من وهدة الفقر هذا العام سيظلون يعيشون بأقل من 5،5 دولار في اليوم.

أما إذا تحقق السيناريو الأكثر سوداوية، بحسب البنك، فإن أعداد الفقراء في هذه المنطقة ستزداد بمقدار 11 مليون شخص بسبب فيروس كورونا المستجد، بدلاً من أن تنخفض.

وقبل ظهور فيروس كورونا المستجد كان البنك يتوقع خروج 35 مليون شخص في هذه المنطقة من دائرة الفقر في 2020 أكثر من 25 مليوناً منهم في الصين.

الأمم المتحدة: كورونا يُنذر بفجوة قيمتها 3 تريليونات دولار

طلب خبراء اقتصاديون من الأمم المتحدة، جمع مبلغ 1،5 تريليون دولار للدول النامية وإلغاء ديونها بما يصل إلى تريليون دولار هذا العام لمساعدتها على مواجهة جائحة كوفيد19-.

في دراسة جديدة صدرت حديثاً، يزداد التنبؤ صعوبة» بالتداعيات الاقتصادية المرتبطة بوباء كورونا المستجد، ولكن «من الواضح أن الأمور ستزداد سوءاً بالنسبة للاقتصادات النامية».

وتشير الدراسة إلى أنه «حتى لو كانت خطط التحفيز الضخمة التي يتم تنفيذها حالياً تمنع حدوث فترة طويلة من الكساد، فإنها لن تمنع الركود في الاقتصاد العالمي هذا العام».

ووفقاً لخبراء فإن البلدان النامية، باستثناء الصين وربما الهند، ستواجه صعوبات خطيرة بسبب الوباء الذي أودى بـ34600 شخص على الأقل في العالم منذ ظهوره في أواخر ديسمبر في الصين.

وستكون نتائج هذا الوباء مقترنة بالركود العالمي كارثية بالنسبة للعديد من البلدان النامية، وفقاً للاقتصاديين الذين قدروا أن تواجه هذه البلدان فجوة تمويل تراوح بين 2000 إلى 3000 مليار دولار على مدى العامين المقبلين.

وقال ريتشارد كوزول رايت، مدير العولمة واستراتيجيات التنمية في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في بيان إن «الاقتصادات المتقدمة وعدت ببذل كل ما هو ضروري لمنع الشركات والأسر من المعاناة جراء خسارة فادحة في الدخل».

وأضاف «ولكن إذا أراد قادة مجموعة العشرين احترام التزامهم في تنسيق +استجابة عالمية بروح التضامن+، فيجب اتخاذ إجراءات من أجل ستة مليارات إنسان يعيشون خارج اقتصادات مجموعة العشرين».

ودعا مؤتمر أونكتاد إلى وضع خطة لدعم هذه البلدان تتضمن ضخ 1000 مليار دولار نقداً، وإلغاء 1000 مليار دولار من ديونها هذا العام ومنحها 500 مليار دولار على شكل منح للخدمات الصحية الطارئة وبرامج المساعدة الاجتماعية.

كما دعا خبراء الاقتصاد في الأمم المتحدة إلى فرض ضوابط على رأس المال «للحد من زيادة تدفق رأس المال إلى خارج» هذه البلدان.

صندوق النقد: الركود الأوروبي العميق بات حتمياً

قال صندوق النقد الدولي، إنه بات من المسلم به أن تشهد القارة الأوروبية «ركوداً عميقاً» في عام 2020 بسبب العواقب الاقتصادية الخطيرة لجائحة كورونا المستجد.

وقال مدير صندوق النقد الدولي في أوروبا، بول تومسن، في مدونة على الإنترنت «في الاقتصادات الأوروبية الكبرى، تمثل الخدمات غير الأساسية التي أغلقت بقرار حكومي نحو ثلث الإنتاج».

وأضاف أن «كل شهر تبقى فيه هذه القطاعات مغلقة يعني انخفاضاً بنسبة 3% في الناتج المحلي الإجمالي السنوي»، مشدداً على «الضراوة المذهلة» التي ضرب بها فيروس كوفيد19- أوروبا.

وفي ما يتعلق بمنطقة اليورو على وجه الخصوص، يعتقد تومسن أنه «يجب عدم الاستهانة بتصميم قادتها على القيام بما هو ضروري لتحقيق استقرار اليورو»، في الوقت الذي يوجّه فيه الانتقاد إلى عجز الأوروبيين عن التضامن في مواجهة الأزمة.

وقال إن التدخل «الواسع النطاق» للبنك المركزي الأوروبي «مهم بشكل خاص» وكذلك «فإن الدعوة التي أطلقها القادة الأوروبيون لآلية الاستقرار الأوروبية تكمل الجهود الوطنية لدعم الموازنة».

وأضاف أن هذا سيتيح «ضمان أن الدول التي لديها دين عام مرتفع»، مثل إيطاليا وهي أكثر المتضررين أوروبياً من الوباء، «لديها الهامش المالي الذي تحتاج اليه للرد بقوة على الأزمة».

وأوضح بول تومسن أن «الشاغل الرئيسي» لصندوق النقد الدولي في هذه المرحلة يتعلق «بالدول الصغيرة خارج الاتحاد الأوروبي».

وتابع «باستثناء روسيا وتركيا، فإن معظم الاقتصادات التسعة الناشئة في وسط وشرق أوروبا التي ليست أعضاء في الاتحاد الأوروبي قد طلبت بالفعل مساعدة الطوارئ من خلال آليات الدعم المالي السريع لصندوق النقد الدولي»، وانضمت بالتالي إلى «أكثر من 70 دولة عضوا أخرى في العالم».

وسط مخاطر سلبية جراء تفشي «كورونا»

موديز تتوقع إصدار صكوك عالمية بـ180 مليار دولار في 2020

توقعت وكالة موديز لخدمات المستثمرين، أن يكون إصدار الصكوك حول العالم مستقراً خلال 2020، عند 180 مليار دولار، مقارنة مع 179 مليار دولار في 2019.

وقالت موديز في مذكرة بحثية، إن هناك مخاطر سلبية نظراً لانتشار فيروس كورونا، حيث قد تؤدي الإضرابات الحالية في حال بقائها لوقت طويل، إلى عزوف مصدري الصكوك عن السوق.

وحسب المذكرة، من المتوقع أن يستمر توسع سوق التمويل الإسلامي في 2020 وما بعده، نظراً لما تقدمه دول مجلس التعاون الخليجي وماليزيا من دعم، لتنمية المنتجات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، رغم انتشار فيروس كورونا.

وأشارت المذكرة إلى أن سوق التأمين التكافلي، ستشهد نمواً مستقراً نظراً لزيادة أقساط التأمين في الأسواق الحديثة.

ومن المنتظر أن تحافظ سوق التمويل الإسلامي في السعودية، الأكبر في العالم، بينما سيستمر القطاع في التوسع في ماليزيا، وفق المذكرة.

ورجحت أن حصول الاندماجات بين البنوك الإسلامية والتقليدية في دول مجلس التعاون الخليجي، سيحفز الزيادات الحادة غير المتكررة في الأصول، كما حدث في 2019.

وفقا للمذكرة، زاد تركيز المصارف الإسلامية في الأسواق المالية الإسلامية الأساسية، بدول مجلس التعاون الخليجي وماليزيا وإندونيسيا وتركيا، حيث وصل إلى 31.2 بالمئة في سبتمبر 2019 مقارنة بـ25.5 بالمئة في 2013.